Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (6): 30 Jun 2022
P: 27 - 47

ISSN: 2522- 3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (6): 30 يونيو 2022م
ص: 27 - 47

The development of capitalism in the countries of the Arab Near East in the first half of the twentieth century: A model of the experience of the Syrian bourgeoisie in the transition to industrial society and modern civil society

Samir Hassan Al- Chikh Ali

Department of Sociology || Mardin Artuklu University || Turkey

Abstract: The aim of the research is to shed light on the problems of the development of capitalism in the Arab Near East countries in the first half of the twentieth century, and to focus on the Syrian experience in the transition to capitalist modernity, which his roots extend to the historical experiences of Syrian cities in industry and commerce, the research focused on reviewing these experiences, before The emergence of the external factor represented by foreign capital, period from the late nineteenth century until of the stage of World War II. We analyzed this role in the development of capitalism objectively and critically. The research stopped at the experience of the Syrian bourgeoisie in the transition to a modern industrial society and the establishment of modern state, which is based on the principle of supremacy law and institutions and the stimulation of civil community organizations. The research relied on the method of historical descriptive approach and socio- economic analysis of the statistical data. The research concluded with a set of results and recommendations summed up in the need to re- read these experiences and for decision- makers to benefit from them, Especially now, which the international conditions change very quickly as well as western hegemony so there is a golden opportunity for Syria, Egypt, Saudi Arabia and the UAE Qatar and Algeria to take advantage of these conditions and from this research and its outputs, this may be useful in rebuilding the modern Arab industrial society and in consolidating the principles the state of law and institutions, a pluralistic political society, and the peaceful transfer of power.

Keywords: capitalism, the Arab East, the Syrian bourgeoisie, industrial society, civil society.

تطور الرأسمالية في بلدان المشرق العربي في النصف الأولى من القرن العشرين: نموذج تجربة البرجوازية السورية في الانتقال إلى المجتمع الصناعي والمجتمع المدني الحديث

سمير حسن الشيخ علي

قسم علم الاجتماع || جامعة ماردين أرتقلو || تركيا

المستخلص: هدف البحث إلى تسليط الضوء على إشكاليات تطور الرأسمالية بلدان المشرق العربي في النصف الأولى من القرن العشرين، والتركيز على التجربة السورية في الانتقال إلى الحداثة الرأسمالية، التي تمتد جذورها إلى الخبرات التاريخية للمدن السورية في الصناعة والتجارة، وقد ركز البحث على استعراض هذه التجارب قبل ظهور العامل الخارجي المتمثل في رأس المال الأجنبي في منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى مرحلة الحرب العالمية الثانية، وجرى تحليل هذا الدور في تطور الرأسمالية بشكل موضوعي ونقدي، وتوقف البحث عند تجربة البرجوازية السورية في الانتقال إلى المجتمع الصناعي الحديث وتأسيس دولة القانون والمؤسسات وتحفيز منظمات المجتمع المدني. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي في التحليل الاقتصادي والسيسيولوجي للمعطيات الإحصائية، وتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، تتلخص بضرورة إعادة قراءة هذه التجارب واستفادة صناع القرار منها، لاسيما وان الظروف الدولية

تتغير بسرعة كبيرة وكذلك الهيمنة الغربية، لذا فهناك فرصة ذهبية لسوريا ومصر والسعودية والامارات وقطر والجزائر للاستفادة من هذه الظروف ومن نتائج البحث في إعادة بناء مقومات المجتمع الصناعي الحديث وترسيخ مبادئ دولة القانون والمؤسسات والمجتمع السياسي التعددي والتداول السلمي للسلطة

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية، المشرق العربي، البرجوازية السورية، المجتمع الصناعي، المجتمع المدني.

مقدمة.

مما لا شك فيه أن التطور الرأسمالي الأوروبي ليس هو النموذج الوحيد في العالم، فهناك تجارب آسيوية ناجحة حافظت على خصوصيتها الثقافية، وفي التجارب العربية لاسيما تجربة البرجوازية السورية كان لها خصوصيتها أيضاً، إذ ليس بالضرورة أن تكون مطابقة للنموذج الغربي، فظهور الملكية الخاصة في التجارب العربية ترافق مع تطور البرجوازية العربية في المدن، ولم يؤدي للقضاء على الاقطاع في الريف كما حصل في التجربة الأوروبية، حيث تداخلت مصالح ارستقراطية الأرض، التي تعيش في المدن مع مصالح التجار والصناعيين في المدن بشكل كبير، ولم يسهم دور رأس المال الأوروبي وسلطات الانتداب في تفكيك هذه العلاقة، بل ساهم هذا الدور بتكريس البنى التقليدية، ووجدت من مصلحتها عدم ظهور برجوازية صناعية منافسة، وأن تبقى هذه المنطقة مصدراً للحصول على الغذاء الرخيص والمواد الخام وسوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، لكن في حقيقة الأمر أن البرجوازية العربية والسورية على نحو خاص استفادت من خبرة البرجوازية الأوروبية في مرحلة الانتداب، وحاولت مع انشغال أوروبا في الحرب العالمية الثانية، أن تبني تجربتها في الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، وفي تنظيم المجتمع السياسي وضمان الحريات العامة على أسس دولة القانون والمؤسسات.

مبررات الدراسة

1- لم تحظ إشكالية التطور الرأسمالي في البلدان العربية باهتمام كاف من الباحثين العرب، وتفتقر المكتبة العربية رغم الكم الهائل من الدراسات الاقتصادية عن الاقتصاد العربي الحديث
2- إن اختيار موضوع الدراسة جاء في مرحلة هامة ومفصلية مع التغيرات العالمية في مكونات النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي وأزمة كورونا والحرب في أوكرانيا، وتحاول بعض الدول العربية أن تأخذ موقعاً لها في النظام الجديد مثل مصر والسعودية وقطر والامارات، وقد تكون هذه الدراسة محفزة وملهمة للباحثين وصناع القرار العرب للاستفادة منها
3- تُعد تجربة البرجوازية السورية في الانتقال إلى الحداثة الرأسمالية والمجتمع المدني من بين التجارب العربي الهامة، التي قدمت نموذجاً عربياً هاماً يمكن لسوريا والدول العربية الأخرى الاستفادة من هذه التجربة، في إعادة النظر بسياساتها الاقتصادية، واختيار نموذج تنموي يعتمد على الامكانيات الوطنية مع الحفاظ على القيم والهوية العربية والاسلامية في هذه التنمية

مشكلة الدراسة:

يشهد الواقع العالمي والاقليمي تغيرات كبيرة لاسيما بعد جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا وتنامي الدور الصيني والروسي في الاقتصاد العالمي، تتغير معه الأفكار والنظريات، ومن المهم جداً للباحث في الاقتصاد العربي الحديث إعادة قراءة التجربة التاريخية للبرجوازيات العربية في المدن وتقييم قدرتها على الانتقال إلى الحداثة الرأسمالية، ومما لاشك فيه أن هذا التطور بقي رهيناً للعلاقة مع السوق الأوروبية، نظراً للأهمية الحيوية في التجارة بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه، فقدت أدت برجوازية المدن العربية أدواراً متباينة، تبعاً لدرجة استقلالها

وحريتها في العمل بمنأى عن سلطات الانتداب، التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة التجارة الوسيطة مع السوق الرأسمالية الأوروبية في تصدير المواد الغذاء والمواد الخام واستيراد السلع المصنعة منها، ومرحلة الحرب العالمية الثانية حيث دخلت البرجوازيات الأوروبية بالحرب والصراع القومي على الأسواق، فبدت الفرصة ذهبية للبرجوازية السورية لتطوير الصناعة التحويلية الحديثة وبناء تجربتها الرأسمالية الخاصة.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ما دور العامل التاريخي في تجربة البرجوازية السورية في التصنيع؟
2- ما الأدوار الايجابية والسلبية لرأس المال الأجنبي في تطور الرأسمالية في بلدان المشرق العربي؟
3- ما سمات التجربة السورية في الانتقال إلى المجتمع الصناعي المدني الحديث؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

1- التعرف على التجارب السابقة للمدن السورية في التصنيع والتجارة في مرحلة ما قبل الرأسمالية
2- التعرف على دور العامل الخارجي، المتمثل بنشاط رأس المال الأجنبي الأوروبي، في تطور الرأسمالية لبلدان المشرق العربي
3- تسليط الضوء على تجربة البرجوازية السورية في فترة انشغال أوروبا في الحرب العالمية الثانية، بغية الاستفادة من هذه التجربة في مرحلة إعادة إعمار سوريا بعد الحرب

أهمية الدراسة:

تبدو إعادة قراءة التجربة السورية في الانتقال الى الحداثة الرأسمالية في الوقت الحاضر مهمة أكثر من أي وقت مضى، نظراً للإرهاصات الفكرية، التي تركتها الثورة السورية على الفكر الإنساني على المستوى المحلي والدولي، وإمكانية قبول المجتمع الدولي بحل هذه الأزمة بشكل عادل، لإنتاج نظام تعددي ديمقراطي، ومن المتوقع أن تعود سوريا في السنوات القادمة، لتؤدي دوراً مهماً في المنطقة مع بدء مرحلة الاعمار وعودة رؤوس الأموال السورية والكوادر واليد العاملة المؤهلة الى الوطن الأم، وقد تكون سوريا من الأسواق الجديدة الناشئة، التي ستعلب دور قاطرة النمو الاقتصادي للدول المتجاورة.

الدراسات السابقة:

يمكن الوقوف عند أهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية المتعلقة ببحثنا وهي:

1- ISSAWI.CH.(1982).An Economic History of Middle East and North Africa ،London:

يقدم تشارلز العيسوي عرضاً مهماً لتطور الاقتصاد في الشرق الأوسط بين القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، ويركز الباحث على دور رأس المال الأجنبي في توسع التجارة واندماج اقتصادات المنطقة في الشبكات التجارية والمالية الدولية، من خلال تطوير المصارف وشبكات النقل بالسكك الحديدية، وأثر ذلك في الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية على اقتصاد دول الشرق الأوسط، وترتكز أهمية الدراسة في رصد أثر رأس المال الأجنبي في المجالات التالية:1- القضاء على الصناعة التقليدية 2- التحولات في الإنتاج الزراعي الرأسمالي وحجم حيازة

الأراضي3- ارتفاع معدل النمو السكاني والهجرة داخل المنطقة 4- ارتفاع معدلات التحضر والتغيرات في مستويات المعيشة 5- الاختراقات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة وربطها بعجلة التبعية للسوق الرأسمالية العالمية

2- شيروكوف، غ. ك. (1988). تطور الرأسمالية في العالم العربي، موسكو:

تناول المستشرق الروسي شيروكوف إشكالية التطور الرأسمالي في العالم العربي وإرهاصات هذا التطور في ظل الهيمنة الغربية للدول الرأسمالية على اقتصاد البلدان العربية، مستخدماً المنهج الماركسي في تحليل علاقات التبيعة بربط اقتصادات المنطقة بالمركز الرأسمالي، وتوصل الباحث لمجموعة من النتائج كان أهمها: 1– إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق احتياجات التوسع لرأس المال الأوروبي، التي أثرت على عملية التراكم الرأسمالي والتنمية الاقتصادية، وحالت دون ظهور نمط إنتاج رأسمالي وطني، من خلال الاستيلاء على الفوائض الاقتصادية التي ينتجها الفلاحون في الريف والعمال في المدن 2- أعاقت سلطات الانتداب الفرنسي والإنكليزي تطور الصناعة الحديثة، ففي حين دمرت الصناعات التقليدية الحرفية حالت في الوقت ذاته دون ظهور برجوازية وطنية منافسة لها في أسواقها الوطنية 3- احداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية السياسية، بظهور بنى وهياكل جديدة تتماشى مع احتياجات التوسع لرأس المال الأوروبي4- دور البنى التقليدية الاقتصادية والاجتماعية المحلية في إعاقة تطور البرجوازية الصناعية الوطنية

3- المديني، توفيق. (1997). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق:

تناول الباحث توفيق المديني الأطر النظرية لمفهوم المجتمع المدني بدءاً من هيجل وصولاً إلى غرامشي، واستخدم هذا الاطار النظري في توصيف صيرورة المجتمع المدني في سوريا ولبنان ومصر وتونس والجزائر، مستخدماً المنهج النقدي المقارن لتقييم هذه التجارب، في محاولة الإجابة عن الأسئلة التي تثيرها اشكالية العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، من خلال الربط بين فكرة القومية والمجتمع المدني، وقدم الباحث عرضاً تاريخيا لتشكل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وانتشار الصحف، مبيناً عوائق تطور المجتمع المدني مع صعود القوى الراديكالية في ستينات القرن العشرين التي اجهضت هذه التحارب، واختتم دراسته في الحديث أهم النتائج التي توصل إليها وأهمها: 1- غياب الإطار المفاهيمي للثورة الديمقراطية كسيرورة لظهور المجتمع المدني العربي والوحدة القومية 2- الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والمجتمع المدني 3- ضرورة إعادة الاعتبار لدولة الحق والقانون في بناء المجتمع المدني العربي 4- دور القوى الاجتماعية في بناء المجتمع المدني العربي الحديث.

مناقشة للدراسات السابقة

من المؤسف حقاً أن الدراسات السابقة قليلة عن موضوع بحثنا، وأن الدراسات التي عرضناها تمثل عينة من الأبحاث التجميعية للمعطيات التاريخية، التي غلب عليها الطابع الإيديولوجي، فقد استندت دراسة عيسوي إلى المنهج المسحي لمرحلة تاريخية امتدت بين 1800- 1950م وقدم كماً هائلاً من المعطيات عن الدول العربية، وبالرغم من أهمية الدراسة وثرائها بالمعطيات؛ إلا أنها أكتفت بتوصيف دور رأس المال الأجنبي في التغيير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية، لكنه أغفل تجربة المدن العربية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الصناعة والتجارة الدولية، بالاعتماد على العوامل الذاتية للانتقال إلى الحداثة الرأسمالية؛ قبل ظهور دور رأس المال الأجنبي الأوروبي المعيق لهذا التطور.

أما دراسة شيروكوف فكانت دراسة غنية بالمعطيات، لكنه بقي أسيراً للمنهج الماركسي- اللينيني في تحليله، وركز على الجانب السلبي في ربط الدول العربية بعلاقات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، متجاهلاً الجوانب

الإيجابية المتمثلة بالخبرة التي اكتسبتها البرجوازيات العربية من الأوروبيين في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية.

في الجانب السياسي كانت دراسة المديني غنية بالمعطيات، لكن جرى توظيفها بشكل غير موفق، بسبب المواقف الأيديولوجية ذات الطابع القومي الراديكالي، التي أثرت سلباً على تحليله للمعطيات؛ مع ذلك لا ننكر أهمية هذه الدراسات في توجيه البحث، وتلافي هذه النواقص بتقديم عرض موضوعي رصين ومتكامل دون تحيز لأي طرف ولأي من هذه الأيديولوجيات.

منهجية الدراسة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي السيسيو- اقتصادي التاريخي، والمنهج المقارن للوقائع المتماثلة بين سوريا ومصر ولبنان وفلسطين والدول العربية الأخرى

خطة الدراسة

المقدمة- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها- أهداف الدراسة- أهمية الدراسة- منهجية الدراسة- الدراسات السابقة المبحث الأول: الصناعة السورية (مدخل تاريخي)، المبحث الثاني- دور رأس المال الأجنبي في البلدان العربية بعد أزمة الديون العثمانية، المبحث الثالث- التطور الرأسمالي في البلدان العربية مرحلة الانتداب (1919- 1939)، المبحث الرابع- تجربة البرجوازية السورية في فترة الحرب العالمية الثانية- خاتمة- نتائج البحث- التوصيات والمقترحات- المراجع والمصادر

المبحث الأول- الصناعة السورية (مدخل تاريخي).

تعود جذور الصناعة السورية لعصور مبكرة من التاريخ الانساني، بدأت في المدن القديمة مثل حلب ودمشق وأوغاريت وإيبلا وتميزت المنتجات الحرفية النسيجية في المدن السورية القديمة بجودتها المرتفعة، التي كانت مخصصة للتصدير ولجمهور محدد من المستهلكين، من رجال القصر والبلاط، والموظفين الكبار ورجال الجيش (الشيخ علي، 2020، ص172- 174) وفي العصر الرومي يقول المؤرخ بلينوس (Plinus) الذي عاصر تلك المرحلة: إن قيمة واردات الإمبراطورية من الهند وسيريس "سورية" وبلاد العرب كانت تربو على 100مليون Sesterces "سِسترسس (عملة رومية قديمة من الذهب او الفضة تراوح وزنها بين 2، 5- 3غ) وكنا ندفع من أجل كمالياتنا ونسائنا مقابل بضائع تباع لنا بأثمان تبلغ 100 ضعف لثمنها الأصلي(مصطفى العبادي، 1975، ص265) ومن المعروف أن الصناعة الفينيقية تميزت بجودة عالية في صباغة الأنسجة بإعادة تصنيع المنسوجات الحريرية والصوفية المستوردة ليتم إعادة تصديرها للأسواق الرومية، فكانت سعرها يعادل وزنها ذهباً، ويصف لويس ارشيبالد غزو البضائع السورية لأسواق روما بقوله: حتى نهاية القرن الرابع ومطلع القرن الخامس ميلادي كانت أوروبا من الناحية الاقتصادية والصناعية مجالاً استثمارياً لصالح سورية والإسكندرية والقسطنطينية كما في القرون السابقة (ارشيبالد، 1960، ص22).

أما في العصر الوسيط فتحدث المستشرقون عن (ثورة النسيج الأولى) التي شهدتها المدن العربية الإسلامية بين القرنين التاسع والعاشر ميلادي، نتيجة لارتفاع حجم الإنتاج الصناعي في المدن الصناعية وغزوها الأسواق العالمية، وقد اشتهرت بعض المنسوجات باسم المدن التي انتجتها وبلغت منتجاتها شهرة عالمية كبيرة مثل: (الموصل - الموسلين) (دمشق – دامسكو) (تنيس– تنيسي) (دبيق–دبيقي)..الخ وكانت بعض المدن السورية مثل؛ دمشق وحلب قد أدت أدوار المراكز الصناعية والتجارية في شرق المتوسط في القرن الرابع عشر، وكان لجمهوريات المدن الإيطالية

قناصلها ووكلائها التجاريين المقيمين في حلب ودمشق، حيث انتجت دمشق أكثر من 100 نوع من الأنسجة والأقمشة الحريرية والقطنية :10قطنية، 20 كتّانية، 40 نوعاً من الأقمشة الحريرية، 20نوعاً من الأقمشة الصوفية و10 أنواع أخرى ممزوجة، وكانت مدينة طرابلس ميناء الشام المباشر على البحر المتوسط لنقل منتجاتها وفيها نحو1200 نول ومشغل(Ziadeh.1953. p.13) كما عرفت المدن العربية الإسلامية منذ القرن التاسع ميلادي أساليب مصرفية متطورة في الدفع عبر وكالات مالية لم تشهدها أوروبا إلا في المرحلة الرأسمالية، وهي طريقة الدفع عبر(السفاتج) أو الحوالات، إذ تم استخدام (السفاتج) لتحويل أموال التجارة والخراج (الشيخ علي، 2021، ص159- 160). وتحدث المستشرقون الغربيون أيضاً عن ثورة (النسيج الثانية) في المدن العربية الإسلامية في العصر العثماني، التي بلغت أوج ازدهارها في القرن الثامن عشر، مع ظهور طبقة ارستقراطية تجارية وظفت أموالاً ضخمة في صناعة النسيج، ففي مدينة دمشق كان هناك محو 125 عائلة من أصحاب البيوت المالية شكلت فيما بينها شركات مساهمة بلغ عددها 14 شركة بلغ حجم رأسمالها الإجمالي 100 مليون بارة عملت في التجارة وصناعة النسج، وانتجت سنوياً من الأقمشة الحريرية ما قيمته السوقية 81 مليون بارة ومن الأقمشة القطنية 3، 5 مليون بارة(The Economic History of Middle East, P.221- 223)

هكذا كانت دمشق وحلب من أهم مراكز صناعة النسيج السورية في العصر العثماني؛ حيث عمل في هذه المهنة نحو من 40- 50% من سكان هذه المدن، وثمة إجماع بين الباحثين بأن حلب بقيت طوال الفترة الممتدة بين القرن السابع عشر وحتى أربعينات القرن التاسع من أهم مراكز صناعة النسيج في الدولة العثمانية، فكان نصف سكانها يعملون في النسيج، حيث بلغ عدد الأنوال العاملة فيها عام 1803م بين 40- 50 ألف نول تنتج أقمشة بلغت قيمتها السنوية نحو 100 مليون بارة (جميل نعيسة، ص 214- 215) وفي تقديرات أخرى كانت مدينة حلب تنتج من النسيج عام 1829م نحو 8.6 مليون قطعة تصل قيمتها نحو 103.8 مليون بارة عثمانية تعادل 1.38 مليون جنيه استرليني.(نعيسة، 1986، ص 273) بالإضافة لصناعة الأقمشة كانت حلب رائدة في العالم في صناعة الصابون حيث كان في عام 1838م في مدينة حلب نحو 30 معملاً للصابون وفي ادلب 10 معامل تنتج نحو1500 طن من الصابون المعد للتصدير الخارجي، إضافة لذلك كان فيها 4000 نول تنتج 43 مليون قطعة من الأقمشة الحريرية تصل قيمتها إلى 50 مليون بارة (The Economic History of Middle East, p221) لكن مع الأسف وعقب أزمة (الديون الخارجية) قامت السلطات العثمانية الجديدة برفع الضرائب على الصادرات وتخفيضها على الواردات من السوق الأوروبية، مما أدى لإجهاض هذه الصناعة ومهد لفتح أسواق الدولة العثمانية أمام رأس المال الأجنبي البريطاني والفرنسي، فانخفض عدد الأنوال العاملة في مدينة حلب إلى عام 1849م إلى 6200 نول فقط وانخفض إنتاجها الى 8 مليون بارة(رافق، 1984، ص 214- 215) كما نخفض عدد ورش الحرير العاملة في صناعة أغطية الرأس الناصعة البياض(الماركيزيت) من600 ورشة عام 1929م إلى 2 فقط عام 1920 (الحلبي، 1926، ص436)

المبحث الثاني- دور رأس المال الأجنبي في اقتصاد البلدان العربية بعد أزمة الديون العثمانية.

بدأت رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية ومنذ مطلع القرن التاسع عشر تتطلع للهيمنة على أسواق المنطقة العربية، فبدأت الرحلات الاستكشافية للمنطقة بتكليف من الشركات والحكومات، ومثلت رحلة (فولني) بتكليف من نابليون بونابرت في نهاية القرن الثامن عشر إلى مصر وسوريا نموذجاً لاستكشاف_المنطقة، تمهيداً لحملة نابليون على مصر لتحقيق حلم فرنسا بالسيطرة على هذه المنطقة الحيوية من العالم، التي تُعد عقدة الاتصال التجاري العالمي، ومع اعلان الدولة العثمانية حالة (الافلاس) عام 1875م وتشكيل(لجنة الديون العثمانية) من

المانحين الانكليز والفرنسيين، التي وضعت يدها على جميع موارد الخزينة العثمانية وإدارتها، وتم جدولة الديون لفترة امتدت إلى ثلاثينات القرن العشرين(آدموف، 1982، ص102- 17)

شهدت هذه المرحلة تدفقاً لرؤوس الأموال الأوروبية، بهدف تأمين المواد الأولية لإرسالها إلى المركز الأم، وتسهيل تسويق المنتجات الأوروبية المصنعة للأسواق العربية؛ فبدأ رأس المال الأوروبي بإنشاء البنوك والمصارف لتسهيل العمليات التجارية، والتركيز على استصلاح الاراضي وبيعها للمستثمرين للنهوض بزراعة القطن الخام لإمداد صناعته في الوطن الأم، كما وضع يده على خطوط السكك الحديدية التي بدأ بناؤها مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، لربط هذه المناطق بالسوق الرأسمالية في البلد الأم.

لقد أدى رأس المال الأوروبي أدواراً مزدوجة؛ ففي حين نقل معه خبرته التاريخية في التنظيم الاقتصادي والسياسي، التي استفادت منها البرجوازية العربية بلا شك، لكنه في الوقت ذاته سعى لإدماج اقتصاد البلدان العربية بأسواقه القومية، فكان هدف رأس الأوروبي تأمين المواد الخام وتسهيل وصول المنتجات الأوروبية للأسواق العربية بكلفة رخيصة، وقد مثلت مصر برأي فريدمان(جسر الذهب) للاستثمارات البريطانية، التي كانت تحقق أرباحاً تفوق مرتين على الأقل مما هو عليه في بريطانيا، لهذا كانت حصة مصر من الاستثمارات البريطانية مرتفعة مقارنة مع بلدان أخرى، فقد بلغت الاستثمارات البريطانية في مصر عام 1910م قرابة 75 مليون جنيه استرليني، في حين لم تبلغ استماراتها في روسيا 38 مليون استرليني، وفي اسبانيا 8 مليون، وفي الصين 8 مليون، وكانت الحصة الأكبر للاستمارات البريطانية في مصر في القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبتها ما يزيد على 80% وأرتفع حجم هذه الاستثمارات عشية الحرب العالمية الأولى إلى 250 مليون جنيه استرليني، كانت نسبتها في قطاع المصارف 79% وفي التجارة والنقل والمواصلات 12.6% في البناء والصناعة والري والسدود 7.6%(فريدمان، 1963، ص 8- 10) لكن الأرباح الذي جنتها الاستثمارات البريطانية لم توظف في الصناعات المصرية، حيث كان يتم تحويل نسبة تتراوح من 60- 85% منها إلى خارج مصر، وشهدت الجزائر الحالة ذاتها حيث حول الفرنسيون منها نحو 100 مليار فرنك فرنسي (حداد، عبد الحق، الحمش، عدنان، 1972، ص 116) ومن المهم جداً القول أن بريطانيا ومنذ افتتاح قناة السويس عام 1859 التي غيرت وجه التاريخ في حركة التجارة البحرية بين الشرق والغرب، في اختصار غير مسبوق للمسافات والوقت والمال، فقد سعت بريطانيا لشراء الحصة الأكبر من اسهم القناة، لتسهيل عبور بضائعها، فكانت 65% من تجارتها الخارجية ونحو 50% من تجارتها مع الهند تمر عبر قناة السويس (Issawi, 1982, P.211).إلى جانب رأس المال البريطاني كان رأس المال الأمريكي قد بدأ بوقت مبكر من القرن العشرين، يتدفق على المنطقة ليحل تدريجياً محل رأس المال الأوروبي؛ فقد ارتفعت حصته بالمقارنة مع رأس المال البريطاني والفرنسي بين عامي 1914- 1930م من 6- 35%، مقابل تراجع الاستثمارات البريطانية من 50- 40% والفرنسية من40- 11% (Warriner, 1957, P.118)

كانت خريطة توزع رأس المال الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى 1914م قرابة 63، 444 مليون جنيه استرليني موزعة حسب القطاعات على النحو التالي:

1- 50% في بناء السكك الحديدية
2- 16% في المصارف والبنوك
3- 5.8 % في الصناعة التحويلية
4- 24% في الزراعة والأعمال الإنشائية.

وحسب البلدان: (ألمانيا45، 5%- فرنسا 25%- بريطانيا 26%- بلجيكا 3، 5% وحسب القطاعات والبلدان المستثمرة (ألمانيا: 67%% في بناء السكك الحديدية، و22% في البنوك والمصارف- بريطانيا:80% في المصارف والبنوك، 7، 6 % في الصناعة، 16، 4% في الزراعة والقطاعات الأخرى(Bone & Manhiem, 1960, PP.129- 130).

ساهمت شبكة السكك الحديدية التي بدأ انشاؤها في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، بربط المشرق العربي بمغربه، وربطت بين المدن والقرى وألغت العزلة الجغرافية للريف، فأصبح ممكناً السفر ونقل البضائع من البصرة عبر خط قطار(قونيه- بغداد- البصرة) إلى استانبول، ومن حلب إلى تركيا وأوروبا عبر خط (رياق- حلب) ومن دمشق إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة عبر خط (دمشق- الحجاز) وتم خلال الفترة بين 1888- 1930م بناء نحو 16 خط عريض من الخطوط الحديدية بطول 5350 كم ونسبة 90 % منها في القسم الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية، وأصبح طول هذه الشبكة عشية الحرب العالمية الأولى نحو 18 آلاف كم

في سوريا بدأت أولى الخطوط الحديدية بالعمل عام 1850م، وارتفع حجم الاستثمارات في بناء السكك الحديدية (1850- 1908م) من 930 ألف إلى 3400 ألف فرنك فرنسي وفي المرحلة الممتدة بين(1904- 1914م) وصل حجمها 95 مليون فرنك فرنسي، وكانت أهم الخطوط في بلاد الشام:

1- خط حيفا- القدس بطول 245 كم
2- خط رياق- حلب 332 كم
3- خط دمشق- الحجاز بطول 1465 كم
4- خط قونيه- بغداد- البصرة بطول 730 كم (شمال سوريا) (Issawi, 1966, PP.210- 235).

أدت هذه الشبكة المتطورة من السكك الحديدية لرفع المبادلات التجارية بين أوروبا وتركيا من 3- 5 مليون مارك ألماني، وارتفع حجم التبادل التجاري للمناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع الأسواق الأوروبية بين عامي 1900- 1910م من 36- 60 مليون جنيه استرليني (Issawi, 1982, P.24).

المبحث الثالث- تطور الرأسمالية في البلدان العربية في مرحلة الانتداب (1919- 1939)

جاءت اتفاقية (سايكس- بيكو) عام 1916 كثمرة للتعاون بين رأس المال الفرنسي والانكليزي في تقاسم مناطق النفوذ بين بلديهما، لترسيم حدود الدول العربية القطرية، بشكل لا يسمح من الناحية الاستراتيجية بقيام دولة عربية واحدة قوية بين هذه الأجزاء السياسية المبعثرة، بهدف عزلها عن بعضها اقتصادياً وسياسياً، وقد ضمنت بريطانيا بموجب الاتفاقية السيطرة على خطوط التجارة البحرية العالمية وتجارة الهند، فأخذت مصر وفلسطين والعراق واليمن وشبه الجزيرة العربية، مما مكنها من السيطرة على الممرات البحرية في البحر المتوسط لاسيما قناة السويس في مصر وخليج عدن، والسيطرة على باب المندب والمحيط الهندي والخليج العربي، في حين تمددت فرنسا جنوب البحر المتوسط وشرقه بالسيطرة على دول المغرب العربي وسوريا ولبنان، فكانت تحصل على خامات الحرير الطبيعي من جبال لبنان وسوريا لإمداد مصانع الحرير في ليون، وعلى القمح من حوران جنوب سوريا.

للأسف الشديد كان احتلال بريطانيا للأردن وفلسطين قد أحدث قطيعة تاريخية تجارية كبيرة بين سوريا وفلسطين والأردن، وهو أمر لا يمكن قبوله نظراً للوحدة الاجتماعية والثقافية لبلاد الشام.

لاشك أن إدارة الانتداب الفرنسي والبريطاني نقلت أساليب جديدة في الإدارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى الدول العربية، كما نقلت التكنولوجيا والمطابع الحديثة والتعليم الرسمي الخاص، إلى جانب تنظيم الاقتصاد على قواعد الحرية الاقتصادية وقوانين السوق، وأساليب تنظيم الحياة السياسية في تأسيس الأحزاب والنقابات، وحرية التعبير وإصدار الصحف الخاصة، إضافة لمفهوم دولة القانون والمؤسسات، واستقلالية المحاكم والقضاء، وقد استفادت البرجوازيات العربية من هذه الخبرة في بناء تجربتها الخاصة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لكن في الوقت ذاته اتبعت سلطات الانتداب سياسات ضريبية مدمرة، بتخفيض الرسوم على تجارتها وفرض ضرائب مرتفعة على الانتاج الصناعي والحرفي المحلي، مما أدى لمنع ظهور صناعة وطنية متطورة منافسة لها، وإمكانية نشؤ طبقة برجوازية صناعية وطنية بكل ما لهذه الكلمة من معنى (بولشاكوف، ص 35- 38) أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى عجز متراكم في ميزان التجارة الخارجية للدول العربية، لا بسبب ضعف حجم وكمية الصادرات مقارنة مع الفترات السابقة، بل على العكس فإن الدول العربية صدرت ومن الناحية الكمية سلعاً زراعية وخامات أولية بكميات أكبر بكثير للسوق الأوروبية ولكن بأسعار أقل، واستوردت كميات أقل من السلع المصنّعة ولكن بسعر أعلى، في علاقة غير متكافئة للتبادل التجاري مع المركز الرأسمالي، وورثت الدول العربية هذا العجز في الميزان التجاري عن العهد الاستعماري، الذي ظل قائماً حتى مرحلة متقدمة من القرن العشرين.

توزع رأس المال الأوروبي مرحلة الانتداب وحسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

1- في قطاع الزراعة والري:

ركز رأس المال البريطاني على استصلاح الأراضي الزراعية، التي غمرتها مياه الأنهار نتيجة لفيضانات الأنهار الكبرى (النيل ودجلة والفرات) في مصر والعراق، فبنى في مصر سد أسوان على نهر النيل الذي مكن من حجز 2 مليار م^3 من المياه لاستخدامها في الري، وتنظيم جريان نهر النيل على مدار السنة، وتم استصلاح مساحات واسعة من الأراضي، ونشطت عمليات البيع والشراء للأرض، واستخدمت في الري وسائل حديثة كالري بالمضخات لتشجيع زراعة القطن، وكان عدد المضخات على نهر النيل في مصر العليا يصل إلى 2500م مضخة، وأصبحت نسبة المساحة المروية من الأراضي بين أربعينات وخمسينات القرن العشرين في مصر 100% (شرايحة، 1969، ص216) وللأسف الشديد خضعت الزراعة في مصر لاحتياجات الأسواق الأوروبية، فقد تناوب القطن والقمح على لعب الدور الأساس، على الرغم من غلبة القطن على الصادرات المصرية، لكن في فترة الأزمات الرأسمالية ونقص الطلب على القطن كانت تنشط زراعة الحبوب، فقد احتلت الحبوب الصدارة فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وكانت حصتها تعادل 50% من المساحة، مقابل 22% للقطن و 24 % للذرة التي أصبح الطلب عليها كبيراً في الأسواق الأوروبية لصناعة الزيت، وباعت مصر بين عامي 1908- 1909م حبوباً بقيمة 60 مليون جنيه (Issawi.1982.p34) وبقي القطن طوال فترة الانتداب البريطاني المحصول الأول في الصادرات المصرية، وأهم مصدر للحصول على القطع الأجنبي، إلى جانب ريع قناة السويس، وكانت حصته تعادل 80% من صادراتها (الرفاعي، 1935- ص 204).

وفي العراق تم بناء سد الكوت (1931- 1934م) على نهر دجلة، الذي سمح باستصلاح نحو 2 مليون مشارة (500 ألف هكتار) وبلغ حجم الأراضي المستصلحة للزراعة في أربعينات القرن العشرين في العراق نحو 4 مليون دونم (800ألف هكتار) كما تم استخدام المضخات الحديثة في الري وبلغ عددها 787 مضخة في عام 1940م تروي مساحة تقدر بنحو 9200 كم^2 وأصبحت 52% من المساحة المزروعة في العراق مروية (سوسة، 1946).

في سوريا شجعت سلطات الانتداب الفرنسي أيضاً على الري وزراعة القطن، لتأمين احتياجات صناعتها المتنامية من القطن الخام، وارتفع حجم المساحة المزروعة في عام واحد بين عامي 1923- 1924م من 800- 3560 هكتار وبلغ حجم الانتاج من القطن 770 ألف طن، لكن هذه الزراعة لم تزدهر طويلاً، حيث بدأ الطلب يتناقص على القطن مع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الرأسمالية العالمية في أواخر ثلاثينات القرن العشرين، وعاد القمح لدوره التقليدي في الزراعة السورية، فارتفعت حصة القمح من المساحة المزروعة إلى 73% من المساحة، مقابل انخفاض حصة القطن إلى 3%، وأصبحت حصة الحبوب تعادل 52% من قيمة الصادرات السورية(ياسين، 1974، ص 11-13)

شهدت هذه المرحلة علاقات اقتصادية مزدوجة في الريف، ففي المناطق التي اعتمدت على زراعة الحبوب كما في سوريا والأردن وصعيد مصر والعراق، سادت فيها العلاقات الإقطاعية من الصنف التقليدي، وكان الفلاح يدفع 1\3 المحصول كريع للملاكين الجدد، وفي المناطق القريبة من الموانئ البحرية نشطت زراعة الحاصلات الصناعية كالقطن في مصر في دلتا النيل، والحرير في لبنان، فبدأت تتشكل معالم لعلاقات رأسمالية في الزراعة في هذه المناطق.

2- قطاع الصناعة:

ركز رأس المال الأجنبي في هذه المرحلة على البنى التحتية، كالسكك الحديدية، وشبكات الترامواي والاتصالات والتلغراف وإنتاج الكهرباء في المدن. وكانت حصة الصناعة التحويلية من رؤوس الأموال الأوروبية المستثمرة ضئيلة ولم تتجاوز 5.8% من مجمل قيمة الاستثمارات، وفي الفترة بين 1883- 1900م كان في مصر نحو 130 منشأة أجنبية تعمل في صناعة النسيج، وفي الجزائر بنى الفرنسيون 11 ألف مشرع صناعي صغير في الصناعات التحويلية الخفيفة (بولشاكوف، 1988، ص 32)

كانت الصناعة التحويلة الخفيفة الناشئة تتعايش جبناً إلى جانب مع الصناعات الحرفية التقليدية، واتبعت سلطات الانتداب سياسات اقتصادية هدفت لتدمير أية صناعة وطنية ناشئة منافسة لمنتجاتها برفع الضرائب الجمركية على الصادرات الصناعية الوطنية، فكما صرح وزير المستعمرات البريطانية في عام 1921م فإن مصر يجب أن تبقى سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية، وان بريطانيا ستسعى للقضاء على أية منافسة لمنتجاتها يمكن أن تصادفها في التجارة العالمية(بولشاكوف، ص 218) وفي وثيقة الانتداب لسوريا جاء في المادة الثانية منها (إن الدول الحليفة والولايات المتحدة تمتلك الحق بمنح تخفيضات جمركية على تجارتها، ويجب ألا تتجاوز 3% وفي الوقت ذاته فرضت على السلع المحلية المصدرة للسوق الخارجية ضريبة جمركية مقدارها 15% من قيمة البضاعة(كرد علي،، مجلد 4، ص230) مما ألحق ضرراً كبيراً في الصناعة السورية الناشئة، فأنخفض عدد العاملين في صناعة النسيج في مدينة حلب لوحدها بين عامي 1914- 1930م من45 إلى25 ألف عامل، وفي حمص من 25- 5 آلاف، وأرتفع عدد العاطلين عن العمل في سوريا في صناعة النسيج ليصل إلى 77 ألف عامل سوري)(حنا، 1973، ص 128- 132) وتناقصت نسبة العاملين في الحرف التقليدية في سوريا 72% بين 1913- 1935 وتراجع عددهم من 309525 إلى33149 عامل، في حين لم تكن نسبة الزيادة في عدد العاملين في الصناعة الحديثة في الفترة ذاتها أكثر من 12% وارتفع عددهم (788- 927 ألف عامل) (الحمش، 1983، ص 286)

3- **المصارف والبنوك:**

ركزت سلطات الانتداب في مصر وسوريا والجزائر على الاستثمار في البنوك والمصارف لتسهيل أمور التجارة الخارجية، فقد أسس الفرنسيون بنك (سوريا ولبنان) في عام 1919م برأس مال قدره 10 مليون فرنك فرنسي، إلى جانب 5 مصارف أخرى 4 مصارف منها برأس مال فرنسي، وفي عام 1924 وقعت الحكومة السورية اتفاقاً مع فرنسا فوضت بموجبه (بنك سوريا ولبنان المركزي) بإصدار النقد، وتم ربط الليرة السورية- اللبنانية بالفرنك الفرنسي، وفي عام 1929م أسست فرنسا مصرف صناعي في سوريا عام 1929م برأسمال قدره 500 ألف ل. س، ومما لا شك فيه أن معدل الربح في قطاع المصارف في سوريا، كما في الجزائر ومصر، كان مرتفعاً جداً وتراوح عام 1931م بين 17- 26% وهذه النسبة لا تتحقق أبداً في فرنسا حيث كان الحد الأقصى يتراوح بين10- 12%(حمادة، 1935، ص132- 135)

4- التجارة الخارجية:

أما في مجال التجارة الخارجية فقد تضررت المدن السورية لا سيما دمشق وحلب في فترة الانتداب، نتيجة لخسارتها شركائها التجاريين الأساسيين في (العراق ومصر وفلسطين) التي أصبحت تحت الانتداب البريطاني، حيث كانت 80% من تجارة سوريا في السابق تذهب إلى مصر عبر فلسطين، لكن في عام 1925م لم تعد تصل إلى فلسطين الشريك التجاري الأول للتجارة السورية إلا كمية ضئيلة من السلع لم تتجاوز حصتها 12% من واردات فلسطين، ومن مصر 5% في حين كانت مع بريطانيا 30% كما أصبحت فلسطين تستورد كميات كبيرة من السلع، تفوق صادراتها بمقدار تراوح بين 4- 7مرات(كرد علي، ص257) وأصبحت الحبوب عماد الصادرات الفلسطينية بين1930-1942 حيث ارتفعت نسبتها من 40- 50% من قيمة الصادرات، والفواكه والحمضيات 0 %، وكانت 55%% من تجارة فلسطين مع بريطانيا (Statistical Abstract of Palestine Statistical handbook, 1943, pp.146- 147) وفي سوريا أصبح العجز التجاري كبيراً في الفترة بين 1925- 1933م وكانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بنحو 6 مرات، لكنه بدأ يتناقص مع نهوض الصناعة السورية تدريجياً، فقد شكلت نسبة الصناعة التحويلية من الصادرات السورية عام1929- 1938م نحو 19% مقارنة مع المواد الخام التي بلغت 3% ومن الحبوب والأغذية 32% (الحمش، ص142)

المبحث الرابع- تجربة البرجوازية السورية في الحداثة في مرحلة الحرب العالمية الثانية.

بدأ الاقتصاد السوري يشهد تحسناً بطيئاً في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية بين عامي 1925- 1933 رغم حالة العجز الكبير في الميزان التجاري السوري، حيث كان حجم الواردات أعلى من الصادرات بنحو6 مرات؛ إلا أن هذه النسبة انخفضت في الفترة الممتدة من عامي (1933- 1938) الى 4 مرات تقريباً، وأصبحت سوريا تستورد المعادن والمكنات والآلات الحديثة اللازمة للصناعة، التي بلغت حصتها من مجمل الاستيراد أكثر من 91.5% وكانت حصة المحركات والمولدات الصناعية أكثر من 25.5%(حنا، ص37) ومع أن حركة التصنيع كانت بطيئة نسبياً، وانعكست على حصة الصادرات الصناعية بين عامي 1929- 1938م التي بلغت نحو24% مقارنة مع المواد ات الزراعية الخام نحو32% والمواد الخام الأخرى 21.5%(الحمش، ص142) إلا أن البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية تغيرت بشكل كبير بين عامي 1939- 1944م فدخلت البلدان الصناعية في صراع مستميت على متسلحة بإيديولوجيات متناقضة فإلى جانب الإيديولوجية الليبرالية، ظهرت الشيوعية في روسيا، والنازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا كأيديولوجيات قومية ممثلة لمصالح البرجوازية الصغيرة، وأنجرت هذه البلدان إلى حرب عالمية طاحنة أنهكت هذه القوى؛ فكانت الحرب فرصة تاريخية نادرة للبرجوازية السورية فاتجهت نحو التصنيع لإمداد الجيوش المتحاربة بالغذاء واللباس.

أ- الصناعة السورية الحديثة:

يمكن القول أن الاستثمار الوطني في الصناعة التحويلية في سوريا بدأ مبكراً وقبل الحرب العالمية الأولى ففي عام 1911م كان حجم هذه الاستثمارات في الصناعة نحو 39.4 مليون ل س(تعادل 44 مليون دولار حسب أسعار الصرف لعام 1914م)(ياسين، ص105- 108) وارتفع حجم هذه الاستثمارات في ثلاثينات القرن العشرين في قطاع الحلج والغزل والنسيج القطني إلى 73.3 مليون ليرة سورية وتأسست شركات مساهمة في المدن السورية؛ مثل دمشق وحلب وحمص، بلغ عددها في هذه الفترة نحو 9 شركات برأسمال كبير نسبياً تراوح بين 10- 36 مليون ليرة سورية للشركة الواحدة، وكانت موزعة في أربع مدن وفي حلب في عام واحد هو عام 1933م تأسست شركة مساهمة برأس مال يزيد على 39 مليون ليرة (ياسين، ص 75- 79)

مع انشغال البرجوازيات الأوروبية في الحرب العالمية الثانية وجدت طبقة التجار في المدن السورية فرصة تاريخية نادرة، نظراً لتحول العالم الصناعي للتصنيع الحربي، والحاجة المتزايدة للجيوش المتحاربة للمؤن والألبسة، فقامت بتحويل قسماً من أموالها في التجارة واستثمارها في الصناعة التحويلية الحديثة لبناء صناعة وطنية حديثة، وقد بدأ هذا الاستعداد بين 1933- 1938م بتخصيص أمولاً كبيرة للتطوير التكنولوجي وتحديث الصناعات النسيجية إلى جانب صناعة الغذاء، فاستوردت الآلات والمكنات الحديثة والمحركات والمولدات الكهربائية، وارتفعت حصة التكنولوجيا من الواردات السورية في تلك الفترة إلى 78%(حنا، ص37).وقد انتجت المعامل السورية بين عامي 1939- 1940م نحو 5 ملايين متر من القماش ذهب 60% منها لحساب جيوش الحلفاء، وبلغ حجم أرباح التصدير في سوريا ما يعادل 500 مليون ل. س بالعملات الصعبة (كرد علي، ص24)

استمرت حركة التصنيع في سوريا في اربعينات القرن العشرين وظهرت شركات ضخمة تعمل في الغزل والنسيج، التي بقيت بعد التأميم في 1963م وأصبحت تشكل عماد القطاع العام الصناعي، مثل(الشركة الأهلية- الشركة الخماسية- شركة الهلال- شركة خيوط حمص- شركة خيوط اللاذقية وشركات أخرى) فقد تأسست الشركة الخماسية كأكبر الشركات العاملة في الغزل والنسيج نتيجة لاندماج 5 شركات في عام 1946م برأسمال قدره 9 مليون ل. س إضافة لذلك ظهرت شركات في قطاعات أخرى؛ مثل شركة إنتاج السكر برأسمال قدره 12 مليون ل. س وشركة زجاج حلب عام 1945م برأسمال قدره 7 مليون ل. س، هكذا شهدت سوريا نهضة صناعية بكل معنى الكلمة- كما يقول فيكتوروف- فوصل عدد الشركات الصناعية الخاصة في سوريا إلى 24 شركة عام 1950م، ثم ارتفعت إلى 46 شركة عام 1956م براس مال تراوح بين 100- 108 مليون ل. س، حيث تم إنشاء معمل الاسمنت عام 1952م ومعمل الزجاج في دمشق، (فيكتوروف، 1970، ص 25- 27) وتراوح عدد عمال المصنع الواحد بين 1200- 3600 عامل، وتكونت طبقة عاملة حديثة بكل معنى الكلمة؛ فارتفع عدد العمال في الحديثة بين عامي 1933- 1947م من 171 ألف إلى 304 آلاف عامل، وأنخفض عدد العاملين في الصناعة الحرفية التقليدية في سوريا بنحو 10 مرات فأنخفض من 309.5 ألف عامل إلى 33 ألف عامل (الحمش، ص278) ويتضح أثر التصنيع في سوريا في ارتفاع معدلات التحضر؛ ففي عام 1951 مثلاً وفي مدن يزيد سكانها على 50 ألف نسمة كانت نسبة سكان الحضر 44% وفي عام 1955 وصلت النسبة الى 55% منها 8 مدن عدد سكانها يزيد عن100 الف نسمة(Statistical Abstract of Syria, 1952, P.20- 21, & 1956, p.22- 23) وفي فلسطين تزايد معدلات التمدن بين عامي 1932- 1941 من 35- 41 %(في مدن يزيد عدد سكانها عن 4آلاف نسمة)(Statistical Abstract of PALISTINE, 1930, p.25, &1943, p.8- 25)

ب- التجارة الخارجية:

كان الشركاء التجاريون لسوريا بين عامي/1944- 1949/ هم (بريطانيا- أمريكا- فرنسا) فبلغت حصة هذه الدول 52.5 % من مجمل الصادرات السورية- اللبنانية (CSICSLS: vol.2.1946, , pp.134- 135) وانخفضت هذه الحصة قليلاً في أواخر الأربعينات الى 42% (Ibd, 1949, NO 26, P.50) وبالنظر إلى بنية الصادرات السورية كانت حصة الصناعة النسيجية والأقمشة 37.7% والصناعة التحويلية الأخرى 19.7% والمواد الغذائية 24% ؛ أما بالنسبة للواردات، فكانت حصة المعادن الصناعية مرتفعة سنة 1945م ووصلت الى 57% من حجم الواردات(Ibd, 1946, VOL.2, PP.134- 135) وفي الفترة الممتدة من 1946- 1949 كانت حصة الآلات والأجهزة الصناعية قد ارتفعت من 9.5- 23% وارتفعت حصة المعادن الصناعية والمواد المعدنية من 6.5- 12% في حين انخفضت الواردات من الانسجة والأقمشة من 25- 21% وهبطت قليلاً الواردات من المواد الغذائية من 34- 32%(Ibd, 1949, NO 26, PP.22- 6)

يتضح استمرار أداء البرجوازية الوطنية السورية في السنوات العشر الاولى بعد استقلال سوريا عن فرنسا (1951- 1959م) من خلال سياسات التصنيع من أجل التصدير، فكانت حصة السلع المصنعة من الصادرات أكثر

39% في حين كانت حصة المواد الغذائية والزراعية نحو 32% من مجمل الصادرات، أما بالنسبة للواردات السورية فكانت حصة المعادن والمواد الصناعية اللازمة لها مرتفعة نسبياً بين 39- 56% من مجمل الاستيراد(Statistical Abstract of Syria, 1952, P119 &1960, PP.188- 193) وقد انعكس أداء البرجوازية الوطنية لا فقط في تركيب وبنية ميزانها التجاري فحسب، بل في حصة الصناعة الوطنية المرتفعة نسبياً من الناتج المحلي الاجمالي، فقد وصلت حصة الصناعة الى 33% في حين كانت الزراعة تمثل 44% والتجارة 15%(Statistical Abstract of Syria, 1960, P.372)

ومن ناحية أخرى انضمت سوريا في عام 1947م إلى الغات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) أو ميثاق جنيف، وحاولت الحكومة السورية في عام 1950م اتخاذ قرارات لحماية صناعتها الوطنية في مواجهة الشركات الأمريكية والبريطانية، مما أثار حفيظة القائم بأعمال السفارة الأمريكية بدمشق، فقدم مذكرة احتجاج لرئيس الوزراء السوري، بشأن مناقشة الحكومة لمشروع قرار يهدف لرفع الضرائب الجمركية على البضائع الأمريكية بمقدار 5%، وعلى البضائع المستوردة من منطقة الاسترليني بمقدار 2.5%، لكن (البنك الدولي) وقف مسانداً للاحتجاج الأمريكي، بحجة أن قرار الحكومة السورية برفع الضرائب على الواردات الأجنبية يضر بمبدأ حرية التجارة (Azmeh, 1961, P.72)

ج- قطاع البنوك والمصارف

تابع القطاع المصرفي تطوره في سوريا في هذه المرحلة، فمع دخول جيوش الحلفاء سوريا عام 1941م تم توقيع اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا على قابلية التحويل الليرة السورية للاسترليني إضافة للفرنك الفرنسي، دون تحديد قيمة الليرة على أساس الفرنك، وتم اعتماد التغطية بالذهب لليرة السورية- اللبنانية. لكن في عام 1946م نقضت فرنسا الاتفاق مع بريطانيا، بهدف حل مشكلة ملايين الفرنكات المتراكمة في بنك سوريا ولبنان كتغطية للنقد وحل مشكلة ديون فرنسا لسوريا التي بلغت 500 مليون فرنك فرنسي، ومع الأسف خرج لبنان بتسوية منفردة للمشكلة مع فرنسا عام 1948م، وانفصلت الليرة اللبنانية عن الليرة السورية؛ مما حدا بسوريا بتصفية أمورها المالية مع فرنسا وإصدار القانون رقم 87 لعام 1953م المتضمن نظام النقد الأساسي في سوريا وإنشاء (مصرف سوريا المركزي) وإلغاء جميع الأحكام السابقة المخالفة للقانون الجديد، وتأسيس سلطة عليا للإشراف على الجهاز النقدي في سوريا وإدارة المصرف المركزي هي (مجلس النقد والتسليف) الذي تمتع بحق إصدار النقد السوري وتسمية حاكم المصرف، واستقل المصرف بأحكامه وقراراته، واستخدام شعار الدولة، وتوقيع وزير المال وحاكم المصرف على النقد الورقي، واصدار العملة الورقية في عام 1957 لفئات مختلفة، وإلغاء جميع الأحكام السابقة المخالفة للقانون الجديد، فارتفع عدد المصارف الأوروبية في سوريا من 5- 7 والمصارف العربية من 4- 9 كما تأسست 5 مصارف سورية جديدة، وأصبح عدد فروع الشبكة المصرفية السورية 56 فرعاً، وحصلت المدن الكبرى على الحصة الأكبر: دمشق 18 فرعا وحلب 15 فرعا واللاذقية 11 فرعا و10 مصارف في مدن أخرى؛ وكان النشاط المصرفي موزعاً في عام 1957 على النحو التالي: المصارف الأوروبية (55 %) المصارف العربية (32%) والمصارف السورية (13 %). (منصور، 1999)

د- الديمقراطية والتعددية الحزبية:

بدأ الحراك السياسي في سوريا يشهد نشاطاً بوقت مبكر وفي مرحلة الانتداب الفرنسي لسوريا وكانت أهم الأحزاب التي تشكلت في سوريا هي:

1- **حزب الكتلة الوطنية:** كان حزب (الكتلة الوطنية) من بين أولى الأحزاب التي تشكلت في سورية وقاد مسيرة النضال الوطني بين عامي1927- 1936 من خلال تنظيم الاضرابات والمظاهرات، والصحافة والنضال البرلماني، فجرى تشكيل أول برلمان سوري في عام 1928 كانت حصة هذا الحزب هي الأكبر22 نائباً من أصل 72 ومثلت

الكتلة تحالف طبقات التجار وكبار الملاكين، والأعيان (شيوخ القبائل) وارتفعت حصة هذا الحزب في عام 1932 إلى 47% من مقاعد البرلمان السوري(المديني، 1997، ص717)

خاض الحزب حرباً سياسية ضد معاهدة 1936م مع سلطة الانتداب الفرنسي؛ إذ اعتبرها الحزب في صيغتها الأولى في عام 1934 انتقاصاً للسيادة وتمس وحدة التراب السوري، بالاعتراف بدويلات طائفية ومناطقية مثل دولة العلويين ودولة حلب ودولة جبل الدروز... إلخ ليتم تعديلها وإلغاء الدويلات الطائفية وابرامها في العام 1936م وخاض الحزب معركته الانتخابية في 14 تشرين الثاني سنة 1936م وفاز في معظم المدن، وأغلب الأقضية (عبد الله، 1986 (ص 64- 65) وشكلت الكتلة الوطنية أول حكومة وطنية برئاسة جميل مردم بيك، كما انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي. وعادت الكتلة الوطنية إلى الحكم في سورية على أثر فوزها في انتخابات 1943 وتم انتخاب شكري القوتلي أحد أبرز رجال الكتلة رئيساً للجمهورية، وتناوب على رئاسة الحكومة بين أيلول العام 1943 والعام 1947 ثلاثة من زعماء الكتلة الوطنية البارزين وهم سعد الله الجابري، وجميل مردم، وفارس الخوري.

2- **الحزب الوطني**: ظهر هذا الحزب نتيجة للخلاف داخل الكتلة الوطنية حول شروط فرنسا للمصادقة على معاهدة 1936، فأنشق عن (الكتلة الوطنية) تيار أطلق على نفسه (الحزب الوطني) قبيل الانتخابات النيابية العامة التي جرت في العام 1947 ويعتبر (الحزب الوطني) حزباً ممثلاً للبرجوازية التجارية الدمشقية ذات التوجه السياسي القومي (دندشلي، 1979، ص 39)

3- **حزب الشعب**: تشكل حزب الشعب في آب 1948من الجناح المنشق عن (الكتلة الوطنية) أيضاً وكان ممثلاً للبرجوازية الحلبية وملاكي الأرض في المنطقة الشمالية من سوريا. وكان من أبرز قادته رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا، وهو حزب ذو ميول قومية مثل منافسه الدمشقي (الحزب الوطني) ومرتبطاً بالمؤسسات الجمهورية، وقد حظي الحزب في فترة انتخابات 1947 بتأييد (حزب البعث)، حيث شدد على الوحدة الاقتصادية والوحدة الجمركية، وتوحيد النقد، وتوحيد مناهج التعليم، والغاء جوازات السفر بين الدول العربية (عبد المولى، 1979، ص38- 39).

في عام 1947م تشكلت معارضة سياسية قبيل انتخابات من داخل البرلمان طالبت بتمثيلها واجراء انتخابات نيابية مباشرة وعامة، فاستجابت الحكومة لمطلبها، وأقرت قانون الانتخابات المباشرة بمرسوم جمهوري في 4 حزيران 1947 أصدره الرئيس شكري القوتلي، ويقضي المرسوم برفع عدد المجلس النيابي إلى 140 نائباً، بزيادة التمثيل للطوائف بنحو 15 مقعداً عن عدد المقاعد المخصصة لها لعام 1943 فأصبح التمثيل في البرلمان على النحو التالي: السنّة 94 المسيحيون 15، العلويون 11، الدروز 5، الإسماعيليون 1، اليهود 1، مقاعد أقليات أخرى 3، بدو 10 لكن لقي هذا تعديل معارضة من قبل رشدي الكيخيا وناظم القدسي لتضمين مشروع القانون الجديد حقوق طائفية، لاسيما وأن المادة السادسة من دستور 1930 تنص بأن: (السوريون متساوون في القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وما يترتب عليهم من الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة) وقبيل الانتخابات تشكلت قوى معارضة من (حزب الشعب) و(الحزب الوطني العربي) إضافة إلى نقابات العمال، وجمعية المجاهدين، ورابطة العلماء، وحزب البعث؛ فأعاد الرئيس إصدار مرسوم جديد حدد به عدد المقاعد في البرلمان بنحو 136 مقعداً وألغيت المحاصصة الطائفية، مع الحفاظ على مقاعد اليهود والمسيحيين والبدو بنحو 19 مقعداً؛ واجريت الانتخابات بين7- 18 تموز 1947 فكانت خامس انتخابات برلمانية في سوريا، وأول انتخابات نيابية بعد الاستقلال، تمتعت بحرية التصويت، وكان التنافس على أشده في البرامج الانتخابية بين (الحزب الوطني) والمعارضة، وأظهرت نتائج الانتخابات هزيمة (الحزب الوطني) رغم شعبيته الكبيرة، ونال 24 مقعداً، أما المعارضة فقد

فازت بنحو 33 مقعداً جديداً وارتفع تمثيلها النيابي في المجلس إلى 53 نائباً، منها 20 حزب الشعب و33 متحالفين مع حزب الشعب، يضاف إليهم كتلة كبيرة من المستقلين الذين فازوا بنحو 59 مقعداً الذين وصفهم الياس مرقص بأنهم: يمسكوا بزمام التوازن ما بين الكتلتين المتنافستين وشكلوا أرضاً صالحة للانتهازيين السياسيين حتى مرحلة اختفاء البرلمان السوري عام 1958 (مرقص، 1966، ص91).

4- **أحزاب الفئات الوسطى**: إلى جانب الأحزاب الممثلة لمصالح البرجوازية وملاكي الأرض، ظهرت أحزاب ذات ايديولوجيات راديكالية متباينة مثل: حركة (الإخوان المسلمين) عام 1928 والحزب القومي السوري 1932 وحزب البعث 1940، وقد ساعدت أجواء الحريات العامة وحرية الصحافة في انتشارها الواسع، كقوى سياسية ممثلة لمصالح الفئات الوسطى ومنافسة للبرجوازية، فجندت في صفوفها ضباط الجيش والمعلمون والمحامون وقادة الحركة الطلابية والنقابات والمثقفون (النقيب، 1996، ص 96)

لكن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وفوز الحلفاء في عام 1944م واندحار دول المحور وهزيمة النازية، بدأت مرحلة جديدة من الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والسياسية على العالم، بعد أن دمرت الحرب أوروبا وخرجت الولايات المتحدة كدولة وحيدة رابحة، وقامت بموجب (خطة مارشال) بتمويل مشاريع أعمار ما دمرته الحرب في أوروبا للهيمنة على القارة الأوروبية ومناطق نفوذها في الوطن العربي، ودخل العالم الرأسمالي في مرحلة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي بتقاسم مناطق النفوذ في العالم بينهما، عبر صيغ من الصراع الأيديولوجي والتسابق في التسلح وفي التنمية ومؤشراته الأساسية.

هكذا بدأت سلطة البرجوازية بالانحسار التدريجي مع مرحلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا وشكل (حزب البعث) بواجهته المدنية والعسكرية قوة اجتماعية ضاغطة، وبتحفيز امريكي قام الحزب بتكوين جبهة وطنية ضمت تكتل من (حزب البعث العربي الاشتراكي) و(حزب الشعب) و(الحزب الوطني) وبعض السياسيين المستقلين، باستثناء الحزب الشيوعي، وبدأت مرحلة الانقلابات والصراع بين العسكر على السلطة السياسية في سوريا فكان انقلاب حسنى الزعيم على الشيشكلي عام 1949 لحظة تاريخية فارقة في تاريخ سوريا السياسي؛ حيث تسلم العسكر مقاليد السلطة الفعلية في البلاد، ومع تولي الجيش السلطة بدأ حسني الزعيم بتصفية المؤسسات الدستورية في البلاد، فقرر حل البرلمان، ونصب نفسه رئيساً للدولة، يتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة، وتولى في اليوم الثاني من الانقلاب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأخذ يمارس سياسة القمع ضد الصحافة، فأصدر قراراً يخوله حق أغلاق الصحف اليومية أو المجلات ومنع العودة إلى الحياة الدستورية في البلاد وعودة الحياة الديمقراطية، فقام بحل الأحزاب السياسية مجسداً الرغبة الأمريكية بالهيمنة على دول العالم الثالث، من خلال دعم حكومات عسكرية مواليه لها، فأجريت الانتخابات النيابية في 15 تشرين الثاني 1949 التي فاز فيها (حزب الشعب) بأكثرية نسبية بحصوله على 51 مقعداً من أصل 114مقعدا، وفاز المستقلون بنحو 40 مقعدا، وفازت الجبهة الاشتراكية الإسلامية بنحو 4 مقاعد، وحزب البعث 3 مقاعد، والعشائر 9 مقاعد والوطنيون الاشتراكيون 9 مقاعد(المديني، ص747)

كان التطور اللافت صعود شعبية حزب(البعث العربي الاشتراكي)الذي استغل الظروف بأيديولوجيته القومية اليسارية لينتشر بين الفلاحين والضباط والمثقفين في صراع مع (الحزب الشيوعي) والحزب القومي الاجتماعي وحزب(الإخوان المسلمين)، ليصبح حزب (البعث العربي الاشتراكي) ثاني أكبر الأحزاب في البرلمان السوري في الانتخابات التشريعية السورية عام 1954.

لقد حصل تبدل حقيقي في ميزان القوى السياسية داخل سورية لمصلحة الأحزاب ذات الأيديولوجية القومية، وبخاصة (حزب البعث العربي الاشتراكي) وتراجع (حزب الشعب) الذي خسر21 مقعداً من مقاعده لمصلحة حزب (البعث) والحزب الوطني، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول يبين تطور الحركة السياسية وحصة الأحزاب السورية في الانتخابات التشريعية بين عامي 1949-1954

النسبة %	الأحزاب	1954	النسبة المئوية	الأحزاب	1949
%45.07	المستقلون	64	%27.195	حزب الشعب	51
%21.23	حزب الشعب	30	%37.719	المستقلون	40
%15.59	حزب البعث العربي الاشتراكي	22		العشائر	9
%12.81	الحزب الوطني	19	%11.5	الوطنيون الاشتراكيون	9
%1.5	حركة التحرير العربي الاجتماعي	2		حزب البعث	3
%1.5	الحزب التعاوني	2			
%1.5	الحزب القومي الاجتماعي السوري	2			
%0.8	الحزب الشيوعي	1	%3.4	الجبهة الإسلامية	**4**
%100	المجموع	142	%100	المجموع	**114**

المصدر: المديني، توفيق. (1997). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب: دمشق ص 55

هكذا مع حقبة الهيمنة الأمريكية على المنطقة بدأ الصراع بين الأحلاف مثل (حلف بغداد) و(الهلال الخصيب) وضمن هذه الظروف السياسية الملتهبة حقق حزب (البعث العربي الاشتراكي) انتشاراً ونفوذاً سياسيا في سورية والأقطار المجاورة، ودعا لتكوين جبهة وطنية معادية للأحلاف العسكرية الغربية، وضد (حلف بغداد) بالذات، ليصبح حزب البعث بعد انقلاب 8 آذار 1963م الحزب الحاكم في سوريا ويطوي مرحلة من تاريخ سوريا في التعددية السياسية، ويقضي على الطبقات الاقطاعية من خلال حركة الاصلاح الزراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين كملكيات صغيرة، والبرجوازية بتأميم المصانع والبنوك وتشكل (القطاع العام) مع الحفاظ على الملكية الصغيرة والحرف والمهن أو الانتاج السلعي الصغير كممثل للفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن.

هـ- حرية الصحافة:

يعود تاريخ الصحافة السورية الى مرحلة الاصلاحات العثمانية، فقد صدرت في حلب في عام 1865 ثلاث صحف:(الفرات) و(الشهباء) و(الاعتدال) وفي دمشق صدرت جريدة (سوريا) عام 1867(دالالتي، 2020) وبين ستينات القرن التاسع عشر وأربعينات القرن العشرين بلغ أعداد الصحف في سوريا في مدن دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية 300 جريدة ودورية (عثمان، 1997)

وفي مجال التشريع صدر أول مرسوم يتعلق بحرية الصحافة من قبل المفوض السامي الفرنسي في عام 1924 وقدرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية عدد الصحف في سوريا بين عشرينات واربعينات القرن العشرين على النحو التالي: دمشق 75 صحيفة تصدر باللغة العربية وباللغة الفرنسية نحو 4 صحف وباللغة الإنكليزية 2 وباللغة الأرمنية واحدة، وكانت الصحف موزعة حسب المدن: في حلب 29 صحيفة، اللاذقية 11 صحيفة، حمص 7، حماة 5، دير الزور 2، والسويداء والقنيطرة صحيفة واحدة لكل منهما، وبلغ عدد المطبوعات المتنوعة نحو 4000 مطبوعة، وعدد مبيعات الصحف 50 الف صحيفة في اليوم(NEIL, 203)

لقد أدت الصحافة السورية دورا سياسياً كبيراً قبل الاستقلال، إذ ساهمت في تشكيل الرأي العام وقيادته في سوريا بدءاً من فترة الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي وصولا إلى الاستقلال.

وبقي عدد الصحف السورية كبيراً بعد الاستقلال السياسي عن فرنسا في 17 من نيسان 1947 فكان في دمشق أكثر من 60 صحيفة يومية، وفي حلب نحو 47 صحيفة يومية، وحمص 10 صحف، وكان هناك صحف تصدر بلغات أخرى؛ منها 4 صحف بالفرنسية و3 باللغة التركية وصحيفة باللغة الأرمنية، كما تم تأسيس الاذاعة السورية في فبراير/شباط عام 1947 التي بثّت لأول مرة من دمشق، وعقب صدور قانون المطبوعات الجديد رقم 35 لعام 1949 تم إلغاء القيود على حرية الصحافة وكما يقول شمس الدين الرفاعي صاحب كتاب (تاريخ الصحافة السورية) فقد بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية في عام 1948 نحو 45 دورية في بلد لم يتجاوز عدد سكانها 4 ملايين نسمة(قطريب، 2019) لكن هذه المسيرة تعرضت لانتكاسات شديدة، فقد طالبت بعض القوى الراديكالية بالحد من حرية الصحافة؛ وتخويل وزير الداخلية حق إصدار الإذن للصحف أو عقد الاجتماعات العامة، أو تشكيل الاحزاب والتنظيمات الأخرى ومراقبة نشاطاتها، وبحظر أي تنظيم معاد للدولة، وأغلاق الصحف التي تقدح وتشهر بشخص رئيس الدولة أو القوات المسلحة السورية، وانتهاك كرامة وحرمة الدولة والموظفين والدول الأجنبية، فتم تعديل قانون الصحافة وأعطيت صلاحيات لوزير الداخلية بحق منح أذن الترخيص واغلاق الصحف (دندشلي، 112) هكذا في عام 1951م شرعت حكومات العسكر بسن قوانين تحد من حرية الصحافة؛ فتم إغلاق العديد من الصحف، واستمر هذا الأمر مع الوحدة مع مصر 1958- 1961 وكانت حكومة الوحدة أشد قمعاً للحريات العامة والصحافة، فطالب عبد الناصر بحل الأحزاب والبرلمان السوري وحظر الصحف المعادية لنهجه، وتم تأسيس التلفزيون السوري من قبل حكومة الوحدة بالتزامن مع التلفزيون المصري لكسب التأييد الشعبي لعبد ناصر في 23 تموز1960، وبعد انفصال سوريا عن مصر عام 1961م جرت محولات لإعادة الحياة لحرية الصحافة والتعبير وحرية الأحزاب، إلا أن القمع للحريات بلغ ذروته مع وصول حزب (البعث) إلى السلطة عام 1963 فألغيت الصحف والأحزاب الحرة والجمعيات، والحقت جميع النقابات والتنظيمات المهنية والثقافية بجهاز الدولة، واصبحت جميع الصحف ووسائل الاعلام ناطقة باسم (حزب البعث) وحلفائه في الدولة وخضعت الصحافة لمراقبة شديدة وسيطرة الدولة وأجهزتها الأمنية على الحياة السياسية(عزام، 2018)

و- **منظمات المجتمع المدني (NGOs)** :

يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها (مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمات غير الحكومية؛ من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة ونواد ومؤسسات، تعمل على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في استقلال نسبي عن سلطة الدولة) (عزام، 2018) يمكن القول أن أولى منظمات المجتمع المدني ظهرت في العهد العثماني فقد تأسست (الجمعية السورية) و(الجمعية التاريخية) في عام 1875 و(الجمعية الخيرية لإنشاء المدارس وترقية المعارف) عام 1878 وفي عام 1912م تم تأسيس(نقابة المحامين) وفي ظل الانتداب الفرنسي لسوريا الذي بدأ عام 1920 ظهر(النادي النسائي الأدبي) و(جمعية الرابطة الأدبية) في عام 1921م، وجمعية (العاديات) لحماية الآثار في حلب في عام 1924م، كما ظهرت (نقابة الأطباء) و(نقابة الصيادلة) عام 1923، وكان الحدث الأبرز لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني صدور المرسوم التشريعي رقم (152) في عام 1935م لتنظيم الأحزاب والنقابات المهنية، وعقب المرسوم تأسست (نقابة المعلمين) في دمشق عام 1935 وجمعية (الندوة الثقافية النسائية) عام 1936، كما تأسس (الاتحاد العام لنقابات العمال) عام 1938 ومن الأندية الثقافية ظهر في عام 1942(نادي الشبيبة الكاثوليكي) (رباط، 2020، ص27) وفي مرحلة الاستقلال بلغ عدد الأندية والجمعيات الثقافية والنقابات المهنية نحو 44 منظمة؛ بعضها تم كانت موجودا

سابقاً، وبعضها تشكل حديثاً مثل (نادي اللواء الثقافي) الذي اسسه عدد من أبناء لواء اسكندرون (رابطة الكتاب الشباب) و(رابطة الكتاب السوريين) ونقابة المهندسين عام 1950.

ز- التشريعات والقوانين:

من اشهر القوانين الناظمة لمؤسسات المجتمع المدني في سوريا كان قانون الجمعيات رقم 47 الذي صدر في العام 1953 الذي ألغى العمل بمرسوم 152 واستند القانون الجديد إلى دستور عام 1950 الذي نص على(حق السوريين في إنشاء الجمعيات المهنية والثقافية الأهلية والأحزاب السياسية وإعادة تنظيم مؤسسات المجتمع المدني) حيث اتيح للسورين بموجب هذا القانون تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية بشكل واسع، لكن من المؤسف بعد الوحدة مع مصر تم اغلاق معظم الاندية والصحف والمجلات والأحزاب؛ فكانت انتكاسة حقيقة لمسيرة (المجتمع المدني) في سورية، حيث تم إلغاء القانون 47 وحل قانون الجمعيات رقم 93 لعام 1958 مكانه، الذي أعطى صلاحيات منح ترخيص الجمعيات وحلها لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل؛ دون أي حق في الاعتراض أمام القضاء، كما تعرض (المجتمع المدني) لانتكاسة كبرى مع استلام (حزب البعث) في 8 آذار 1963م و صدور قانون (حالة الطوارئ) الذي عطل العمل بجميع القوانين المدنية، وجرى تعديل قانون عام 1958 في عام 1969 لتقييد حرية التعبير وهيمنة الدولة على حقوق ترخيص وحل الجمعيات والنقابات والأحزاب (المرجع السابق)

الخاتمة.

من المفيد للباحثين العرب وصناع القرار الاستفادة من الخبرات التاريخية لمجتمعاتهم، والتعلم من تجارب الماضي، وقد تكون هذه الدراسة حلقة ملهمة لتحفيز الباحثين العرب في إعادة قراءة تجارب بلدانهم، في سلسلة من الأبحاث الرصينة والموضوعية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي، وإعادة النظر في كثير من المسائل وبرؤية نقدية، بعدم الاكتفاء بتقليد الغرب بشكل أعمى، فهناك كم هائل من التجارب ملهمة للإبداع وابتكار طرق للتطور مستمدة من الزخم الحضاري والثقافي للتاريخ القديم في مصر وسريا وبلاد الرافدين والتاريخ العربي والاسلامي؛ لاجتراح حلول في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع الحفاظ على الهوية الثقافية؛ رغم محاولات الغرب تشويهها وطمس الوعي التاريخي، ومن المفيد أيضاً الاستفادة من تجارب البلدان الآسيوية كالهند والصين ودول النمور الآسيوية، التي أخذت مواقع مهمة بين القوى الاقتصادية العالمية اعتماداً على تجاربها السابقة مع الحفاظ على هويتها الثقافية، فالعالم يتغير بسرعة كبيرة مع هذا الانتشار الطاغي لوسائل التواصل الاجتماعي والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء دور الصناعات التقليدية فعلى العرب أن يفكروا بالتكامل الاقتصادي فيما بينهم ويكتفوا ذاتياً من الغذاء والدواء وصناعة وسائل النقل وغزو الفضاء والتصنيع العسكري الاستراتيجي، وتأسيس البنى التحتية لاقتصاد المعرفة

نتائج البحث:

1- إن تجارب المدن السورية والمدن العربية الأخرى في الصناعة والتجارة العالمية، تجارب محفزة ومهمة، لكنها تعرضت للانقطاع التاريخي مراراً، وكان لها دور في مراكمة العمل الاجتماعي والخبرة التاريخية في الصناعة والتجارة، ومن الممكن الاستفادة من هذه الخبرة في الصناعة والتجارة من جديد.

2- كان لرأس المال الأجنبي أدوراً متباينة، فهو من جهة ركز على القطاعات التي تسهم في خدمة الاقتصاد في البلد الأم، بتأمين المواد الخام للصناعة واستجرار المنتجات الصناعية لأسواق المنطقة، لكنه ساهم في تطوير البنى التحتية التي خدمت البرجوازية السورية في تسريع عملية التصنيع

3- كان انشغال البرجوازيات الأوروبية في الحروب، فرصة ذهبية نادرة للبرجوازية السورية والبرجوازيات العربية للنهوض بالتصنيع والانتقال إلى المجتمع الصناعي
4- كانت تجربة البرجوازية السورية فريدة في التصنيع والليبرالية الاقتصادية ساهمت باندماج سوريا في الاقتصاد العالمي وحققت مكاسب اقتصادية واجتماعية مهمة للشعب السوري عجزت عنها الحكومات العربية الأخرى
5- يعد دستور 1950م لسوريا متقدماً جداً وكافياً لحل جميع المسائل السياسية العالقة الآن، بدلاً من إضاعة الوقت في (اللجنة الدستورية) ومؤتمرات (استانا) وغيرها
6- تعرضت تجربة البرجوازية السورية والبرجوازيات العربية لقطع تاريخي جديد، مع حقبة الهيمنة الأمريكية على المنطقة في مرحلة الحرب الباردة، وجرى إعادة انتاج نظم عسكرية استبدادية دمرت الصناعة والمجتمع السياسي وعطلت الحريات العامة ودولة القانون والمؤسسات وأجهضت هذه التجربة

التوصيات والمقترحات.

1- لا بد للباحثين العرب من إعادة قراءة تجارب الماضي والتمييز بين مفاهيم الحداثة والتغريب، وابتكار نماذج وحلول عربية جديدة تتوافق مع ثقافة المجتمع ومعتقداته وخبراته التاريخية
2- على الدول العربية الاستفادة من فرصة انكفاء الولايات المتحدة على نفسها وخروجها التدريجي من المنطقة والعالم، مع صعود قوى آسيوية جديدة، والاستفادة من التجارب التاريخية لأمتها ومن تجارب الدول الآسيوية، لبناء اقتصاد دينامي قائم على العلم والابداع الابتكار ومقومات اقتصاد المعرفة لبناء دولة تعددية حديثة تقوم على مبدأ الرعاية الاجتماعية
3- لا تزال أما السوريين فسحة من الأمل بعودة الاستقرار لسوريا، وعودة رؤوس الأموال السورية والخبرات العلمية وأصحاب المهن السوريين المبدعين في دول اللجوء، للعمل على إعادة بناء سوريا، بالاستفادة من تجربة البرجوازية السورية السابقة في بناء اقتصاد حر ونظام سياسي تعددي يتسع لجميع السوريين بجميع مكونات المجتمع السوري الثقافية والاجتماعية؛ دون اقصاء لأي مكون من مكوناته

المراجع والمصادر.

أولاً- المصادر بالعربية:

- آدموف، الكسندر. (1982). ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها. ترجمة: حسين سعيد التكريتي، مجلد 1، بغداد
- ارشيبالد، لويس. (1960). القوى التجارية في البحر المتوسط(500- 1100)، ترجمة: احمد محمد عيسى ومراجعة محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة
- البديري أحمد الحلاق. (1959). حوادث دمشق اليومية(1741- 1762)، القاهرة
- بوعلي، ياسين. (1974). إنتاج القطن وظاهرة الاقتصاد الأحادي الجانب في الاقتصاد السوري، بيروت
- حداد، عبد الحق، الحمش، عدنان. (1972). الحركات الفلاحية عبر التاريخ، دمشق
- الحلبي، الطباخ، محمد راغب محمود هاشم. (1926).، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج2، حلب
- حمادة، سعيد. (1935). سعيد حمادة، النظام المصرفي في سوريا ولبنان، بيروت
- الحمش، منير. (1983). تطور الاقتصاد السوري الحديث، دمشق -
- حنا، عبد الله. (1973). الحركات العمالية في سوريا ولبنان\1900- 1945، دمشق

- دندشلي، مصطفى. (1979)، حزب البعث العربي الاشتراكي بين (1940- 1963م)، ج1، ترجمة: يوسف جباعي، بيروت
- رافق، عبد الكريم. (1984). "أثر أوروبا على الاقتصاد التقليدي في دمشق 1824- 1870"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 15- 16، دمشق
- رباط، ادمون. (2020). تطور سورية السياسي في ظل الانتداب، ترجمة: سليمان رياشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت
- شرايحة، وديع. (1969). مشاكل التنمية في البلدان حديثة النمو، مع إشارة خاصة للبلدان العربية، القاهرة
- الشيح علي، سمير. (2020). العلاقات الاقتصادية وتقسيم العمل الاجتماعي في (دول المدن) في الشرق الأدنى القديم، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد (15) سبتمبر، برلين
- الشيخ علي، سمير. (2021). العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة العربية الإسلامية(بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين)، مجلة (المنصة للعلوم واللغات والآداب)، السنة الثانية، العدد الأول، نيسان، ماردين
- شيروكوف، غ. ك. (1988). تطور الرأسمالية في العالم العربي، موسكو
- العبادي، مصطفى. (1975).، مصر من عهد الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، القاهرة
- عبد الله، عبد الخالق. (1986). التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت
- عبد المولى، محمد. (1979). الانهيار الكبير- أسباب قيام وسقوط مصر وسورية، ط2، دار المسيرة: بيروت
- عثمان، هاشم. (1997). الصحافة السورية ماضيها وحاضرها 1977- 1970م، وزارة الثقافة، دمشق
- العطار، نادر. (1962). العلاقات الديبلوماسية بين مصر وبريطانيا، دمشق-
- فيكتوروف، ف. ب. (1970). اقتصاد سوريا الحديثة، ت. هشام الدجاني، دمشق
- كرد علي، محمد. (1983). خطط الشام، الجزء السادس (6)، مكتبة النوري: دمشق -
- المديني، توفيق. (1997). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب: دمشق
- مرقص، الياس. (1966). تاريخ الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة: بيروت
- نعيسة، يوسف جميل. (1986). مجتمع مدينة دمشق في القترة ما بين 1186 1256هـ/ 1772 1840م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق
- النقيب، خلدون حسن. (1996). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

مراجع الانترنت:

- دالاتي، يمان. (2020). ملامح الصحافة في سوريا في مرحلة ما بعد الاستقلال: تاريخ النشر 16/06/2020 الرابط: https://www. noonpost. com/content/37248
- عزام، أحمد. (2018). تاريخ منظمات المجتمع المدني في سوريا، موقع أيام سوريا، تاريخ النشر: 23 سبتمبر 2018، الرابط: https://ayyamsyria. net/
- قطريب، سامر، وكاع، ماهر، 45صحيفة لـ 4 ملايين سوري، كيف كان حال الصحافة بعد الاستقلال، تاريخ النشر: 2019/04/17 الرابط:https://www. syria. tv/45

- منصور، فارس (1999). القطاع المصرفي في سوريا، التاريخ والأبعاد، تاريخ النشر: 01/7/ 2000 الرابط: http://www. mafhoum. com/press/banques- ar. htm

ثانياً- لمراجع بالأجنبية:

- Azmeh, Abdullah, F, L. (1961). Evolution de la banque commerciale dans le carde economique de la Syrie 1920- 1957. Lausanne
- Bone, A & Manhiem, K. (1960). Studies in Economic Development with special reference to Underdeveloped countries of Western Asia and India, . Edit. by;J. H. Sport, London.
- Issawi, CH. (1982). An Economic History of Middle East and North Africa, London
- NEIL MacFraquhar, Syrian Newspapers Emerge to Fill Out War Reporting, the New York Times Middle East, APRIL 1, 2013: https://www. nytimes. com
- Paretz, D. (1963). The Middle East Today, Edit by: Rinchart and Winston, 6th Edition, State University of New York, Oxford
- The Economic History of Middle East 1800- 1914. (1966). Edit. by: Issawi, CH. Chicago- London
- Warriner, Doreen. (1957). Land Reform and Development in Middle East. At Study of Egypt, Syria and Iraq. New- Haven
- Ziadeh, Nicola. (1953). urban life in Syria under early mamluks. Beirut

ثالثاً- المصادر الإحصائية

- CSICSLS: Conseil syrieor des international commons de la Syrie et du Liban. Statistiques du commers exterieur, . (1946) de L, unite dovaniers Libano- Syrienne. 1944. vol. 2, Berouth
- CSICSLS:Conseil syrieor des international commons de la Syrie et du Liban. Statistiques du commers exterieur. (1949). de L, unite dovaniers Libano- Syrienne, 1948- 1949, No. 26, Berouth
- Statistical Abstract of Palestine. (1930). Statistical Handbook. Jerusalem
- Statistical Abstract of Palestine. (1943). Statistical Handbook, Jerusalem
- Statistical Abstract of Syria 1951- 1952. (1952). Damascus
- Statistical Abstract of Syria 1955. (1956). Damascus
- Statistical Abstract of Syria 1959. (1960), Damascus